

البيان

مجلة الضياء ولغة الجرائد

لجناب الكاتب الباضل رشيد افندي الثرثوثي خزر البشير ومدارس الخطابة في كلية القديس يوسف

يعلم القراء انه قد سبقت لنا مقالتان في مجلة المشرق (١٠٩٠:٢ و ٧٩٤) تحت هذا العنوان صححنا فيما ما ارتكبه مجلة الضياء من الشطط في تقدها لا يستعمله بعض الكتبة من الالفاظ والتراكيب. وقد رأوا اننا اعتمدنا في كل ما كتبناه على نقول العلماء النقات ممن يعول عليهم في المسائل اللغوية فاتحفونا من فضاهم بجوائز الاستحسان والثناء. غير ان مجلة الضياء التي يتوهم صاحبها انه وُزق المعصية في كل ما يقول ويكتب أبي الآ الكابرة والدفاع عن اوهامه بما ليس فيه وجه من السداد فاثبت في جريدة المحروسة التي تطبع في مضر رداً ذا اربعة اعمدة نسبة الى الجريدة المذكورة وشحنه بالمغالطات التي عادت حجة عليه لا له وها نحن نشرع في بيان ذلك

كانت مجلة الضياء قد ادعت ان « استأسر » بمعنى انتقاد واستسلم وانها لا تأتي متعدية على سبيل الاطلاق فلما رددنا كلامها بشهادة المطرزي في التبر حيث قال انها وردت متعدية في حديث عبد الرحمن وصفوان وهو « انها استأسرا المرأتين اللتين عندهما من هوازن » عادت فادعت اننا حرفنا الشهادة المذكورة قائلة ان أصلها هكذا « استأسر المدو اذا اعطى يده وانتقاد وهو لازم كما ترى ولم نسمعه متعدياً الا في حديث عبد الرحمن وصفوان الخ » واستتجت من ذلك ان النص اولى ان يكون حجة علينا لا لنا. وهو في الحقيقة استنتاج غريب ألا ترى أنها كانت قد زعمت ان استأسر لم يرد اصلاً متعدياً فلما أردنا نقض هذا الزعم اثبتنا من كلام المطرزي ما

يكني لتخطئها وهو تصرّح برود هذا الذم متعمداً ولما كان بعض النصّ كافياً لتفنيد قولها لم ترَ داعياً ليراده كنه . واغرب من ذلك قولها « ان ورود هذا الفعل في الحديث المذكور لا حجة فيه لان الاحاديث كثيراً ما تُروى بالمعنى » فكأنها حسبت ان المطرزي روى هذا الحديث بمعناه اثباتاً لورود استأسر متعمداً . وان ما يشهد به اللغويون في المعجمات من الاحاديث ياناً لوجوه استعمال الكلام يرون معناه دون لفظه وهذا منتهى الغرابة . نعم ان من يروي حديثاً لا يثبت حكاية او حادثة قد يتفق له ان يرويه بمعناه ولكن من يشهد بكلام العرب اثباتاً لتعدي فعل او لزمه مثلاً يستحيل عليه ألا ان يأتي باللفظ عينه لانه انما يسوق الحديث لبيان حالة ذلك اللفظ ووجه استعماله وألا زال الغرض الذي يرومه من ذكر الحديث . أفلا ترى الضياء هنا انها تحاول الكابرة والإصرار على الخطأ وليس هذا شأن العلماء الصادقين الذين يتوخون من الابحاث ظهور الحقائق . على ان ورود استأسر متعمداً ولو في كلام واحد قطع من العرب هو حجة كافية لاستعماله متعمداً دون ان تتوجه الى استعماله ملامة او انتقاد

ثم انها ما لبثت ان اضافت خطأ الى خطأ آخر أقبح من الاول قالت : « ولذلك لم يتخذها (الاحاديث) المحققون حجة في شيء من علوم اللغة » وهو كلام لا سند له تردّه كل معجمات اللغة واول شاهد يكذبه اعتماد المطرزي على حديث عبد الرحمن وصفوان السابق ذكره لاثبات ان استأسر اشتملت متعمداً

وانصرت الضياء . ورود رحوم في اللغة بمعنى رحيم فلما فئدنا زعمها بايراد شهادة لسان العرب ادعت ان « رحوماً من متروك اللغة ولولا ذلك لذكرها سائر اهل اللغة » فنجيبها اننا لم نباحثها في هل رحوم من المتعمل او المتروك لكنهما لما كانت قد زعمت « ان رحوماً بمعنى رحيم لا وجود له في شيء من كتب اللغة » أثبتنا لها من كتب اللغة نفسها وجوده . فبدلاً من ان تصترف بالقصور ادعت انه من اللفظ المتروك مع ان هذه دعوى بلا دليل او لا لان كتب اللغة لم تنبه الى شيء من ذلك . وثانياً ان برهانها على كونه من متروك اللغة بعدم وروده في غير اللسان هو برهان واه جداً بل « عذر بارد وحجة ساقطة » لاننا لو عملنا برأيها لوجب ان نقول بان كل ما ذكره اللسان ممّا لم يرد في غيره هو ايضاً من متروك اللغة رغماً عن كثرتيه وهذا ممّا لا يقول به عاقل لان

مزنية اللسان على غيره هي استيعابه لاكثر مما وعى سواه من الكلم
انكرت ان أخصاماً هي جمع لخصه فاثبتنا لها بكلام التاج انها « جمع
خصم ككتف واكتاف او جمع خصم كفرغ وأفراخ او جمع خصم كشهد واشهاد »
فلما ضاق ذرعها عن الجواب وعجزت عن الرد وكبر عليها الاعتراف بالخطأ قالت انه
كالرحوم من متروك اللغة وهو « عذر ظريف » من صرف العمر في تقلب الصحف.
واضافت الى هذا العذر عذراً آخر اطرف منه فقالت ان التاج يتردد في هذا اللفظ بين
ان يكون جمعاً لخصم او خصيم او خصيم. والحال انه قد مر عليك نص التاج وليس
في عبارته ما يحتدل التأويل والتخريج الذي ذهبت اليه مجلة الضياء بل انه يتطوع قطعاً
بكون الاخصام جمعاً لثلاثة الفاظ فتأمل في إصرار الضياء ودعواها الباطلة فه ذرها
ثم قالت: « هؤلاء علماء اللغة كلهم لا ترى احداً منهم يورد هذا الجمع لشيء من
ذلك » تريد به ايهام القراء ان صاحب التاج قد أخطأ في الرواية فلا يصح التعميل
عليه والركون اليه ولكن اذا لم نقبله نقل صاحب التاج فعلى من نعتد به هل
خلو سائر معجمات اللغة من مستدركات التاج داعر لعدم تصديق التاج؟ كلاً ان هذا
تأماً لا يقول به منصف بل انه ثبت الفضل للتاج لاحاطته بما لم يحيط به سواه من
مفردات اللغة. على انه اذا كانت مجلة الضياء تريد ان تظن في جامعي اللغة وتقلل
الثقة بروايتهم فلا يبقى للباحثين في الامور اللغوية من سند غيرها صائب المولى. وكيف
السير الى استشارة صاحبها المعصوم واستدراجه معارفه في كل آن ودقيقة والشقة بيننا
بعيدة والزار سحيق

واقبت الضياء ما تقدم ذكره من كلامها بقولها « وهو (اي لفظ اخصام) كيف
قدوته ليس من القياس في شيء. لان فعلاً بفتح فكسر اذا كان صفة لا يُجمع على أفعال
وفعلاً الساكن العين من الصحيح رفيعلاً لا يجمعان على أفعال الأسماء فصح ان كل
ذلك على فرض وودده لا يُعد الأمن اللغات المتروكة » وهذا في الاكيد ممن يجب نفسه
كسبة اللغة وقبلتها في منتهى الغرابة لانه يقتضى ذلك يجب ان نحسب من متروك اللغة
أنكاراً جمع نكير وأنكاداً جمع نكيد وإيقاظاً جمع يقظ وأحراء جمع حرر وأوذالاً
جمع وذل وأوخاماً جمع ويخم الخ وكذلك يجب ان نحسب من المتروك ايضاً أرتاداً
وأفراخاً وأفراداً وآتافاً وأشخاصاً والفاظلاً والآفاً وأسماعاً وأغراساً وأرماساً وأباضاً وألحاظاً

وأوكاراً واجداداً وأوصالاً وأوصافاً (١) البغ وكذا أيتاماً جمع يتيم وأشرفاً جمع شريف وأبالاً جمع ابييل وأشهاداً جمع شهيد وما شاكل ذلك من الالتاظ. فإله در الضياء ما أوسع علمها بالعربية

وكانت الضياء قد أدعت ان قول الكعبة « أصبح الامر أصلح من ذي قبل » هو تحريف لفظي ومعنوي لما جاء في نصوص اللغة من قولهم سأتيك من ذي قبل وقيل اي في ما يستقبل من الزمان. وهذه الدعوى كما ترى باطلة ساقطة لان العبارة من وادٍ ودعوى الضياء من وادٍ. ولذلك قدنا هذا الزعم في ما سبق لنا من المقالات واثبتنا انه لا مانع من القول « أصبح الامر أصلح من ذي قبل » اي من الحالة التي كان عليها قبلاً قياساً على قولهم « سأتيك من ذي قبل » اي فيما هو مستقبل من الأيام وبيناً للضياء ان كتب اللغة ليس من شأنها ان تدون كل صور التراكيب وان الكاتب يوثق الالتاظ على حسب ما يستدعيه المعنى المقصود وان اللغويين لم ينصوا على عدم جواز تركيب هاتين الكلمتين اي « ذر وقبل » . ولكن الضياء أبت إلا ان تتشكى على طريقا المألوف اي الدعوى العارية عن الدليل ودونك ما ردت به علينا بلسان المحروسة قالت « ومن غريب ما رأينا من تمرجاته تصحيحه قولهم من ذي قبل بكون الباء ومفاد كلامه ان ذي هنا بمعنى الذي فتكون هي ذر الطائفة فليتأمل ارباب الذوق في هذا التخريج ولينظروا اين هو من بحث الضياء » وادارت بيذه الكلمات ان توهم انها قد اصابت والصواب منها مناط الثريا. فلتكرم علينا الضياء بشرح معنى « من ذي قبل » ولتقل ما هي ذر هنا وما هو ذلك المرض السامي الذي لم تتصل اليه مداركنا من بحثها ؟

وقد عرف القراء ان الضياء تطاولت على الحارث بن حلزة الشكري صاحب المعلقة المشهورة فانكرت عليه تأنيث « الضوضاء » قائلة انها لفظ مذكر. ولكن دفننا هذه الدعوى بشهادة ابن سيده الذي لا تاجح الضياء له غباراً فإنه قال كما جاء في اللسان « وعندي ان ضوضاء ههنا فعلاء » اي انها من باب شحنا وبغضاء. ثم زدنا على ذلك انها لو كانت مذكرة فلا سبيل لتخطئة الحارث في تأنيثها على تأويلها بمرادف لها موثت

(١) راجع مقالة حضرة الاب حنا خليل مرتنا في ان جمع قمل على أفعال نياي (المشرق

واستشهدنا وقتنذر بشر قديم للدعجا. بنت المنتشر تربي به ابها حيث تقول:
« اني اتقي لان لا اسر بها الخ » وذيلنا ذلك بكلام الخزانة التي تقول:

« اللسان ههنا بمعنى الرسالة وراوت به نبي المنتشر ولهذا أنتت له الفعل »

ولكن صاحب الضياء كابر وأبى ألا ان يثبت لنفسه صفة العصاة ولو انكرها عليه جميع الناس فرد بلسان الخروسة قائلاً « اذا كان ضوضاء ههنا فعلا. فن اي مادة بُني وهل ورد في اللغة ضاض يوض حتى نقول انه ورد منه ضوضاء. » وظن أنه اتى هنا بالمعجب المعجز وما درى ان تنفيذ هذا الكلام من أيسر الاشياء. قال ابن سيدة في كتاب القصور والمدود عند ذكره الالفاظ التي جاءت على فعلا. ان « صرف ضوضاء. لغة » فالتفهم من ذلك ان التصحيح المتعمل هو منها من الصرف لالف التانيث وان الهزئة في آخرها ليست في المشهور مقلوبة عن واو كدعوى الضياء بل عن الف فالذين يذكرونها يصرفونها وهم أقل من القليل يجعلونها بمنزلة فقام والذين يوتونها ويتعونها وهم الجمهور يجعلونها بمنزلة عودا.

وقول صاحب الضياء ان ضوضاء ليست فعلا لعدم ورود ضاض في اللغة ليس سديداً فكم من أفعال ماتت وبقي بعض فروعها: واللييب يدري ان الحكم على ضوضاء كالحكم على غوغاء. وهالك ما قاله سيويه في الكتاب « واما غوغاء فمن العرب من يجعلها بمنزلة عودا فيؤث ولا يصرف ومنهم من يجعلها بمنزلة قضاض فيذكر ويصرف ويجعل الفين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد ولا يجي على هذا البناء إلا ما كان مردداً والواحدة غوغاء. » فانت ترى ان غوغاء فعلا ولم يرد « غاغ » في معاجم اللغة

وكانني هنا بصاحب الضياء يحنق على سيويه لحجي كلاه به عاضداً لنا وعليه فلا نمجب اذا قام مخطئاً لامام النحويين والصرفيين واصفاً اياه بالجهل. على ان المذكور اذا اراد الاصرار بالرغم عما قدمنا على دعواه الاولي بان ضوضاء ليست فعلا. لعدم ورود « أضوض » لها اجتناءً أما قيل أتان كرشاً. ولم يقولوا حمار أكرش وفرس دوعا. ولم يقولوا حصان أروع وثاقه فصوا. وقرروا. ولم يقولوا جل أفضى وأقرى. أما قالوا ديمة هطلا. ولم يقولوا سحاب اهطل. وسها كان من الامر قد يمكن ان يكون لضوضاء أضوض وهو مهجور فقد جاء في اللسان « حكى ابو علي عن تطرب في نوادر له ان مذكر الغوغاء.

أغرخ. وقال ابن منظور وهذا تادر غير معروف»

وقد كنا استهجننا من الضياء تحاملها على مشاهير الكتاب المولدين مثل الخوارزمي وديع الزمان الهمداني ولسان الدين بن الخطيب وأبناً لها أن هؤلاء وأمثالهم اعلى من نقد الناقدين لأن الجميع يشهدون لهم بالامانة في اللغة والاطلاع من كتبها على ما لم يطلع عليه المتأخرون ولهذا يصح الاعتماد عليهم كالمعجمات واطلنا في هذا المعنى وأبناً بالقول وهم الضياء. فاجابت على ذلك بان مخطبتهم «ليست بالامر الغريب لانهم كانوا يسعون اللغة العامية ويتكلمون بها ظهير كتابنا اليوم» ولعمري ان هذا «عذر بارد» إذ أنه كيف يحظر ببال عاقل منصف ان الشاعر البليغ والتاثر الحيد من مثل هذه الطبقة يبتدع الفاظاً ليس لها اصل في العربية وهو - كما قال صاحب الجاسوس - «بين ظهري» علماء ينتقدون على الطائر طيرانه وعلى البعير وحده»

أما انه لو كان ألف احد هؤلاء المولدين كتاباً في اللغة لقبناه لا محالة فهل من الانصاف ان تقبل روايته ويرد كلامه في شعره ونثره!!! قال صاحب الكليات: «استعمال اللغات الالفاظ في الماني يجعل بمنزلة نقاهم وروايتهم وان لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب» فليتأمل صاحب الضياء

وقس على ما تقدم سائر احتجاجات الضياء التي أعرضنا عنها مخافة التطويل غير اننا لا بد ان ننبه الى بعض أمور الاول ان الضياء قد كرت عدة مرات قولها بان قملًا بفتح رسكون الصحيح العين لا يجمع على أفعال إلا سماعاً وهو غير صحيح لان من يستقري كتب اللغة كما فعل حضرة اللغوي الاب حنا مرتا (راجع المشرق ص ١٧٨) يرى ان ما سُمع عن العرب واثبتت المعجمات من جمع قمل الصحيح العين على أفعال هو أكثر جداً مما سُمع من جمعه على أقمل وفعل وفعلان لان الوارد على فعال مشة واثنان واربعون وعلى فعلان اثنان وثلاثون وأما الوارد على أفعال فتلاثانة وثلاثون كما يعرف ذلك من طالع الاساس والمختار والمصباح واللسان والقاموس والتاج

فعلى الضياء اذا ان تراجع الامهات المذكورة لتتق على صحة هذا القول ولا يعذرها كونها قلدت بعض النحويين في ما زعمت لان من يكتب في أمور اللغة ويدعي فيها منزلة رقيقة منتقداً على الاولين والآخرين ينبغي ان لا يفته مثل هذا الامر. فهذا صاحب الجاسوس لما كان من الباحثين في أمور اللغة نظر بعين الناقد الى مقالة الصغاني

في العباب عند زعمه ان اقتعل وتمدياً من النوادر وتروى في مقالة صاحب القاموس ايضاً في المعنى نفسه وفي كلام ابن الحاجب وغيره ممن قال قولها « فكذب الذهن واسهر الجن » وقلب كتب اللغة متقبلاً عن صحة قولهم الذي بان له بعد البحث غير مطابق للواقع فإظهار من ثم زينه وذكر من اقتعل التمدي منات

وكانت الضياء قد غاطت عدي بن زيد أحد شعراء الجاهلية في استعماله موثوق بمعنى موثوق وقالت « انا وقع له ذلك لانه كان قروياً كما ذكر الاصفهاني في ترجمته » . فاجبتاها ان عدياً من اهل الجاهلية الذين اجتمعت عنهم اللسان وان قرويته لا تدل على انه يفلط في ما يستعمل من الفاظ وتراكيب والألزم ان نغاط غير ايضاً من شعراء الجاهلية العديدين بهذه الحجة الوحيدة فقط اي كونهم من اهل القرى وهذا بما لا يقول به احد لبطالته غير ان الضياء اصررت على قولها وأوردت في ردّها الاخير كلاماً لابن قتيبة عن عدي يقول فيه « انه كان يكن الحيرة ويدخل الارياف فتقل لسانه واحتمل عنه شيء كثير جداً وعلماؤنا لا يرون شعره حجة » وظننت انها وقعت على شيء لم يقع عليه غيرها فاذا كان شعر عدي - كما زعم - لا يصلح حجة فلماذا يحتج به جامعو كتب اللغة كابن منظور وغيره من اصحاب المعجمات . واذا كان قد تقل لسانه لسكناه في الحيرة فكيف احتمل عنه شيء كثير جداً مع ذلك النقل وكيف يستطيع ثقل اللسان في لغة ان ينظم فيها القصائد الحسان ويكون كاتب كسرى بالعربية وترجماناً بينه وبين العرب . واذا كان لا يصلح حجة فكيف نظمت داليت الطائفة المذكور في جملة مجهرات العرب وكيف قال عنه ابن قتيبة نفسه ان له قصائد من التمر في جملتها القصيدة التي وردت فيها لفظة موثوق وهي من ارق الشعر وانفسه . وكيف اختار البحري في حماسه بعضاً منها ذكراً ايها في مقدمة الشعر الجيد . فصح اذا ان ابن قتيبة قلّد في كلامه عن عدي بعض الذين كتبوا ترجمته ممن لم يكونوا عارفين بما له من المنزلة العالية

ثم اذا كان عدي هذا ممن يرتكب الفلظ في العربية فكيف قال عنه الاصفهاني نفسه « انه خرج أفصح الناس بالعربية . . وان فروخ همامان قال يوماً لكسرى ان عدي غلاماً من العرب مات ابوه وخلّفه في حجري فريته وهو أفصح الناس والأبهم بالعربية والفارسية » قال السيوطي « بكلّ يُحتج والى كلّ يُحتاج » ومراده ان كل شاعر جاهلي بها كانت صفته يصلح ان يُحتج به . واذا كان اهل اللسان ما ترقوا اشعار المجانين من

العرب كما قال صاحب المزهر بل رورها واحتجوا بها واذا كانوا ايضاً أخذوا عن الاولاد قبل البلوغ فكيف صح للضياء ان تدعي هذه الدعوى السقيمة التي تكذبها حقيقة الحال هذا واننا بعد ما رأينا من احتقار صاحب الضياء لجنة علماء العربية ومشاهير كتبهم وشرائعهم حتى الجاهليين منهم هان عندنا ما قرأنا في كلامه من الفاظ الاستهانة بنا ولم نلتق عابياً اقل اهمية فاذا كان لا يراعي الادب مع السلف وخاصة المتقدمين الذين يستضيء الكلل بانوار معارفهم فهل يؤمل منه ان ياملنا بغير هذه الطريقة

وقد كنا قبلاً نظرنا نظراً خفيفاً في الفصل الذي عنوانه « بلغة الجرائد » دون ان نتعمق كل شيء فيه فضلاً عن انه لم تكن بين ايدينا كل الاجزاء التي كتب فيها ذلك الفصل اما الآن وقد اطلعنا عليها جميعاً قرأنا فيها مواخذات كثيرة جديدة تستحق الذكر فاجبنا التنبيه الى اخصها لنلا يطول الكلام وينقد صبر القراء فمن ذلك انه غلط صاحب نفع الطيب في قوله « ولا يخفناك حسن هذه العبارة » وسراج الدين المدني في قوله:

« فاجبت ما يخفناكم حال السراج مع الرياح »

قال ان « يخفى » لا يتعدى بنفسه بل يتعدى بعلى . وعد هذا وهماً غريباً مع انه هو الواهم لان مفعول اللازم قد يخذف فيحصل الى مفعوله بنفسه كما قال النحويون واستشهدوا عليه بقول الشاعر « تمرّون الديار ولم تعوجوا الخ » وقاسه بعض انثتهم مع غير أن وأن بشرط تعيين الحرف ومكان الخذف كما هنا وعليه فقد المنتقد اذا باطل فبقي على صاحب الضياء ان يخطئ ائمة النحويين وليس هذا بكبير على سعة علمه ومن سقطاته تغليطه الكسبة في استعمالهم الشهامة بمعنى المروءة وعزّة النفس قال « وليس ذلك في شيء من كلام العرب ولكن الشهم عندهم الذكي المتوقد الفزاد . . . قال الفراء . الشهم في كلام العرب الحمول الجيد القيام بما حُتِل وكله بعيد عن المعنى الذي يريدونه كما ترى »

والجواب عليه ان قول الفراء الذي ظنّه مساعداً له جاء حجة عليه اذ ما معنى قوله « الحمول الجيد القيام بما حُتِل » سوى ذي المروءة والنخوة والانسانية . قال في المصباح: المروءة آداب نفسانية تحمل مراعاتها الانسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجميل العادات « وقال في التعريفات « الشهامة الحرص على مباشرة امور غليظة

تستعج الذکر الجلیل « فلینظر العاقل ولیحکم هل یمکنه ان یمتنع من اقوال ائمة اللغه ان المروءة هي غير الشهامة

ومن تلك الارهام العديدة ايضاً اخذه على الكعبة قولهم « تمذّر عن الامر » وزعم « انهم يستعملونه بمعنى امتنع عليه الامر والصواب تمذّر عليه » والجواب انهم يستعملون تمذّر عن الامر بمعنى تأخر عنه لا بمعنى امتنع عليه الامر وتمذّر بمعنى تأخر ثابت في كل كتب اللغه وقد استشهد عليه ابن منظور بقول امرئ القيس :

بسر يضح العود منه يئته اخر الجهد لا يلوي على من تمذّرا
رکناً قد ذكرنا قبلاً ان حضرة الاديب صاحب المكرمة الشيخ عبد الرحمن افندي سلام احد كتبة المحكمة الشرعية في بيروت اهدى الينا كراسة عنوانها « دفع الارهام لابن سلام » اقتصر فيها على تنليط الضياء في ما خطأت به بعض مشاهير الشعراء والناثرين وقد طالناها بامعان فرأينا ان حضرة كاتبها التحرير قد وقع في انتقاده مواقع الصواب

وقد استحنأ منها بالخصوص رده على صاحب الضياء في مادة « يانع » (العديدين ١ و ٢) ومادة « انفرط العتد » (ع ٥) و « وأكزب » (ع ٦) و « انكدر » (ع ١٣) و « تحب » (ع ١٧) و « مرثوق » (ع ٢٠) و « خفر ذمته » (ع ٢١) - وقد ناضل المؤلف احسن مناظرة عن كثيرين من ائمة الكعبة كالحريري ولسان الدين ابن الخطيب والمقري وبين المنتقد انه لم يدرك معانيهم او بنى اعراضه على غير سند (راجع الاعداد ٢١ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٨) وكفى بهذا تبصرة وتذكرة وما العصمة الا لله

فوائد لغوية

بقلم جناب الاديب عزتوا الامير شيك ارسلان احد اعضاء جمعية المشرقين الفرنسية

١ سألتني اديب ما تقول في لفظة « النوادي » فقد وجدناها في كلامك ووجدنا بعضهم ينتقد استعمالها بقوله انها لم ترد في متون اللغة وان الوارد في جمع ناد هو اندية لا نواد فاجوابك هذا ؟

(قلت) لا يُنكر ورود اندية جمعاً لناد في كتب اللغة المعروفة لدينا كما انه لا